

الفروض والمبادئ المحاسبية ونظرية المحاسبة

تشتق المبادئ المحاسبية من الافتراضات المحاسبية، فإذا ما تحددت هذه المبادئ تمكن المحاسب من إتباع الإجراءات والقيود المحاسبية التي تتسجم معها، فهي بمثابة المرشد والدليل لحل أي مشكل محاسبي طارئ، أو اتخاذ إجراء محاسبي معين، ويمكن تقسيم أهم المبادئ إلى:

1- **مبدأ التكلفة التاريخية:** يرتبط هذا المبدأ بقياس تكلفة الأصول بمقدار التضحيات الاقتصادية أو المبالغ التي تم دفعها لاقتناء هذه الأصول وبالقيم المثبتة فعلا في المستندات، أي تجاهل أي تغييرات على تحدثت على مستوى الأسعار لهذه الأصول.

2- **مبدأ تحقيق الإيراد:** وفقا لهذا المبدأ لا بد من وجود واقعة أو حدث يمكن الاعتماد عليه كمعيار لتحقيق أو اكتساب المعيار.

3- **مبدأ الحيطة والحذر:** ويقصد به الاعتراف بالنفقات والخسائر والالتزامات في التقارير حتى وإن كانت محتمل الحدوث، وعدم الاعتراف بالإيرادات والأرباح إلا إذا تحققت فعلا.

4- **مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف:** يشق هذا المبدأ من فرض الوحدة المحاسبية، والذي يقتضي قياس نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترات زمنية قصيرة ومنظمة، وبهذا فإن هذا المبدأ يتطلب تحديد النفقات والإيرادات المتعلقة بالدورة ذاتها، وعند تحديد المصاريف التي حدثت خلال الدورة المحاسبية يتعين التفرقة بين المصروفات المرتبطة بحجم النشاط وتلك المرتبطة بإنشاء أو إضافة أصول.

5- **مبدأ الأهمية النسبية:** ينص هذا المبدأ على ضرورة الإفصاح عن العناصر التي يكون لها تأثيرا كبيرا عند اتخاذ القرارات من تلك العناصر ذات التأثير الأقل، وتختلف طرق تحديد الأهمية النسبية حسب اختلاف طبيعة ووظيفة الأشكال القانونية.

6- **مبدأ الإفصاح التام:** يقضي هذا المبدأ على ضرورة إظهار القوائم المالية بجميع البيانات والحقائق اللازمة لعرض الصورة العادلة والواضحة للوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، ومنع إخفاء أي معلومات تجعل هذه القوائم مضللة عند اتخاذ القرارات.

7- **مبدأ الثبات في إتباع النسق:** نظرا لتأثير نتيجة أعمال المشروع بتغيير المبادئ والمفاهيم المحاسبية المختلفة، فإن إجراء أي تغير من فترة إلى أخرى يجعل المعلومات المالية مظلمة، الأمر الذي يستدعي استمرار المشروع بتطبيق نفس المفاهيم والإجراءات المحاسبية المتبعة لعدة فترات مالية متتالية، والهدف من الثبات هو تسهيل عملية المقارنة من فترة إلى أخرى والوصول إلى نتائج دقيقة حول التغيرات في بنود القوائم المالية.

8- **مبدأ الموضوعية:** ينص هذا المبدأ على ضرورة إثبات العمليات المالية بناء على أدلة موضوعية، تتمثل عادة في المستندات، كما يقضي بضرورة أن تكون البيانات والمعلومات المالية المقدمة للفئات المختلفة، سليمة وقائمة على أساس موضوعي بعيدا عن الأحكام والآراء الشخصية لمن يقوم بإعدادها أو تحليلها.

9- **مبدأ الجوهر فوق الشكل:** لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا للأحداث التي تقوم بها المؤسسة، يجب أن تكون المحاسبة قد تمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني، مثل ما هو موجود في الإيجار التمويلي وإعداد القوائم المالية الموحدة.

10- **مبدأ التماثل وقابلية المقارنة:** يختلف هذا المبدأ عن سابقه في أنه إذا كان الأول يستوجب تطبيق نفس الإجراءات لمعالجة أحداث مماثلة عبر الدورات المحاسبية المتتالية في مؤسسة معينة، فإن هذا الأخير يتطلب استخدام نفس الإجراءات بين المؤسسات المختلفة، إن هدف التماثل هو جعل القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة وذلك عن طريق تخفيض التنوع الكبير الناشئ عن استخدام طرق محاسبية مختلفة في مؤسسات مختلفة.